

Distr.: General
8 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

يتشرف الممثلان الدائمان لسويسرا والمكسيك لدى الأمم المتحدة بأن يحيلاً طيه التقرير الختامي لحلقة عمل وإخاكا المعنونة "الإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (انظر المرفق).

بالنظر إلى أهمية التقرير وفائدته للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبخاصة في ميدان البيئة، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

(توقيع) بول سيغر

السفير

الممثل الدائم لسويسرا

(توقيع) كلود هيلر

السفير

الممثل الدائم للمكسيك



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير حلقة عمل وإخاكا: الإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مبادرة فُطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مقدمة من حكومتي سويسرا والمكسيك (٣١ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإخاكا، المكسيك)

موجز

تمثلت أهداف حلقة عمل وإخاكا في تحديد الاتجاهات وتسهيل تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الإدارة المستدامة للغابات، والإدارة السليمة لشؤون الغابات، وتطبيق اللامركزية في ضوء المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وتحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بسبل العيش والفقراء؛ والمساهمة مباشرة في الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المخصصة لموضوع "تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر"، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وإثراء المناقشات خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في المكسيك؛ والمساهمة في تصميم المبادرة المعززة.

وقد قام بتنظيم هذه الحلقة اللجنة المكسيكية الوطنية للغابات، والمكتب الاتحادي السويسري للبيئة، بمشاركة المركز الدولي لبحوث الغابات، والمؤسسة السويسرية "انتركوبراسيون"، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية، وذلك بدعم مالي إضافي من السويد، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، واليابان، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة التعاوني المعني بالمبادرة المعززة، ومؤسسة فورد.

وتمحورت حلقة العمل حول المواضيع التالية: (أ) الموضوع المتعلق بالناس والإدارة السليمة لشؤون الغابات والغابات، وينقسم إلى موضوعين فرعيين هما '١' تنفيذ الإدارة السليمة والمبادرة المعززة، و'٢' فرص تحقيق التآزر بين مبادرات تخفيف الآثار والتكيف

معها؛ (ب) الموضوع المتعلق بتغير الهيئة الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة؛ (ج) الموضوع المتعلق بتمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة؛ (د) الموضوع المتعلق بالحقوق وسبل العيش والغابات، وينقسم إلى موضوعين فرعيين هما '١' المبادرة المعززة والحقوق والمجتمعات المحلية و '٢' الشعوب الأصلية والمبادرة المعززة.

وخلصت حلقة العمل إلى أن المبادرة المعززة تنطوي على فرص ومخاطر بالنسبة للناس والغابات على حد سواء. ويمكن أن تقدم الإدارة المستدامة للغابات مساهمة كبيرة في مبادرات من هذا القبيل. فدواعي القلق التي أعرب عنها من قبل بشأن الإدارة السليمة لشؤون الغابات لا تزال قائمة، بل إن الإدارة الفعالة للغابات أصبحت أشد أهمية في ضوء المبادرة المعززة باعتبار أن هذه المبادرة تشكل آلية جديدة تتيح قدرا كبيرا من التمويل، وتحتاج إلى مستويات عليا من القدرة التقنية وأدوات رصد جديدة لإثبات ما يتم بلوغه من أهداف لخفض الانبعاثات. وستكتسب هذه المبادرة مزيدا من الشرعية والقبول، وتزيد من خفض انبعاثات الكربون وتحسين سبل العيش، كلما كانت مراحل تصميمها وتنفيذها أكثر شمولاً، وكلما كانت شاملة على جميع الأصعدة، بدءاً بالصعيد العالمي ووصولاً إلى الصعيد المحلي. وستحتاج هذه العمليات الشاملة واللامركزية إلى بناء للقدرات وتبادل للمعارف على جميع المستويات.

ووضعت حلقة العمل ١٤ توصية موجهة إلى البلدان وسبع توصيات موجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وتشمل التوصيات الرئيسية الموجهة إلى المنتدى ما يلي:

- القيام من خلال الإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة بتعزيز الدعم المقدم لإشراك السكان المحليين، بمن فيهم الشعوب الأصلية والمرأة، في صنع القرار، وتقاسم المنافع والحفاظ على قيمهم الثقافية والاجتماعية.
- القيام من خلال الإدارة المستدامة للغابات بتحقيق التآزر بين التخفيف من آثار تغير المناخ في الغابات والتكيف معها.
- تعزيز الروابط بين الإدارة المستدامة للغابات والسياسات والحوافز القائمة في إطار المبادرة المعززة باعتبار ما تنطوي عليه من إمكانات لتقديم دعم كبير لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.
- التشديد على الدور الخاص للإدارة المستدامة للغابات في مكافحة تدهور الغابات وعلى إمكاناتها فيما يتعلق بزيادة مخزونات الغابات من الكربون.

المحتويات

الصفحة

٥		أولاً - مقدمة وخلفية عامة.
٨		ثانياً - لحة عن الجلسات
٩		ثالثاً - العروض المواضيعية والمناقشات
٩		الموضوع ١: الشعوب الأصلية والإدارة السليمة لشؤون الغابات والغابات
١٢		الموضوع ٢: تغير الهيئة الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة
١٤		الموضوع ٣: تمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة.
١٧		الموضوع ٤: الحقوق وسبل كسب الرزق والغابات
١٩		رابعاً - الدروس والاستنتاجات
٢٠		ألف - الإدارة السليمة لشؤون الغابات وتنفيذ المبادرة المعززة
٢١		باء - فرص تحقيق التآزر بين مبادرات تخفيف الآثار والتكيف معها
٢٢		جيم - تغير الهيئة الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة
٢٣		دال - تمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة
٢٣		هاء - المبادرة المعززة والحقوق والمجتمعات المحلية
٢٤		واو - الشعوب الأصلية والمبادرة المعززة
٢٥		خامساً - التوصيات
٢٦		ألف - التوصيات المقدمة للبلدان
٢٧		باء - التوصيات المقدمة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
٢٩		المرفقات
٢٩		المرفق الأول - برنامج حلقة العمل
٢٩		المرفق الثاني - الورقات المقدمة في حلقة العمل
٢٩		المرفق الثالث - أبرز ملامح الزيارات الميدانية

أولا - مقدمة وخلفية عامة

١ - في ختام الدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أعلنت حكومتا سويسرا والمكسيك عن حلقة عمل دولية تتركز على الإدارة السليمة لشؤون الغابات وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها^(١) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واتخذت هذه الحلقة التي عقدت في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في واخاكا، المكسيك، شكل مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وقد نظمتها اللجنة المكسيكية الوطنية للغابات والمكتب الاتحادي السويسري للبيئة، بمشاركة المركز الدولي لبحوث الغابات، والمؤسسة السويسرية "انتركوبراسيون"، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية^(٢).

٢ - وكان الهدف من حلقة العمل جمع مختلف أصحاب المصلحة وصانعي السياسات والخبراء الدوليين لتبادل الخبرات واستكشاف الفرص المتاحة لتحقيق مكاسب ملموسة من الإصلاحات المدخلة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الإدارة السليمة لشؤون الغابات في سياق المبادرة المعززة. وحلقة عمل واخاكا هذه هي رابع مبادرة قطرية بشأن الموضوع المتعلق بالإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية في مجال الغابات. فقد اشتركت حكومتا إندونيسيا وسويسرا في عام ٢٠٠٤ في تنظيم حلقة عمل إنترلاكن بشأن اللامركزية في الغابات، التي تولدت عن مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وكان الغرض منها أخذ صورة عن الحالة السائدة في العالم من حيث العلاقة بين الإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية. وتلت هذه الحلقة حلقة عمل يوجياكارتا بشأن الإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية في آسيا والمحيط الهادئ، التي استضافتها حكومة اندونيسيا، ومولتها سويسرا؛ وتلتها في عام ٢٠٠٨، حلقة عمل ديربان بشأن الإدارة السليمة لشؤون لغابات واللامركزية في أفريقيا التي شاركت حكومتا جنوب أفريقيا وسويسرا في تنظيمها. وقد أولت هاتان الحلقتان اهتماما خاصا للحقائق الإقليمية.

(١) "عرفت المبادرة المعززة في خطة عمل بالي (FCCC/CP/2007/Add.1، المقرر ١ (CR.13)) الفقرة ١ (ب) '٣': بأنها "نهج تتعلق بالسياسة العامة وحوافز إيجابية بشأن المسائل المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ودور الحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيزها في البلدان النامية."

(٢) من ضمن الممولين الآخرين، هناك الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومؤسسة فورد، وإدارة حكومة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ووزارة الزراعة السويدية، ووزارة البيئة النرويجية، ووزارة خارجية فنلندا، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٣ - وتنطوي المسائل المتعلقة بالإدارة السليمة لشؤون لغابات على أهمية بالغة في تحقيق الهدف الأساسي للمنتدى المتمثل في الإدارة المستدامة للغابات. وتنطوي المبادرة المعززة باعتبارها أحد تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ على إمكانيات كبيرة للتخفيف من الفقر، غير أن تنفيذها يحتاج إلى تحسين الإلمام بها في سياق الإدارة السليمة لشؤون الغابات. ومن ثمة، فقد كان الهدف من حلقة واحاكا، تحسين فهمنا لأوجه الترابط والتآزر بين اللامركزية والإصلاحات الأوسع نطاقا المتعلقة بتحقيق الإدارة السليمة لشؤون الغابات والإدارة المستدامة للغابات، وتحسين الظروف المعيشية للسكان الذين يعتمدون على الغابات، والدور المتعاطف للغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٤ - وهناك في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاريع وأنشطة جارية عديدة ومهمة على الصعيد المحلي تتصل بالمبادرة المعززة. فعلى الصعيد الوطني، شرع ١٥ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاستعداد لتنفيذ المبادرة، بالاشتراك مع مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وهناك عشرة من هذه البلدان هي الآن إما تستعد لوضع خططها أو هي في المرحلة الأولى من مراحل تنفيذها. ويشمل ذلك (أ) إجراء عملية تشاورية شاملة والأعمال التحضيرية لإنشاء المؤسسات؛ (ب) تحليل العوامل الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، ووضع استراتيجية وطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ (ج) وضع خطة مرجعي لمخزونات الكربون استنادا إلى إستراتيجية خفض؛ (د) بلورة عملية لرصد الاحترام الكامل لترتيبات ضمانات البنك الدولي الاجتماعية والبيئية والإبلاغ عنها والتحقق منها. وقد اختيرت ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (البرازيل وبيرو والمكسيك) لإجراء تجربة رائدة في مجال التمويل الواسع النطاق لأغراض الاستثمارات في المبادرة المعززة. وهناك دول أخرى تعمل مع الجهات المانحة على أساس ثنائي من أجل وضع مخططاتها الوطنية لتنفيذ المبادرة المعززة. وفي بلدان عديدة، تُنفذ المبادرة المعززة مؤسسات وسلطات من غير الجهات المسؤولة عن الغابات. وثمة حاجة إلى بلورة نهج مشتركة بين المؤسسات والقطاعات وتحسينها على المستوى الوطني، وإلى تنظيم عمليات تعلّم لاستحداث آليات للتشاور على المستويات الوطنية المحلية والإقليمية والوطنية.

٥ - وتؤكد عدة عوامل أهمية مناقشة العلاقات التي تجمع بين كل من الإدارة المستدامة للغابات والإدارة السليمة لشؤون الغابات والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وسبل العيش. فالغابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي موطن الملايين من الناس الذين يعتمدون مباشرة على الموارد الحرجية في كسب عيشهم.

وهؤلاء الناس تحرمهم المعدلات الحالية لإزالة الغابات والعوامل الكامنة وراءها من تلك الموارد. وفي الوقت نفسه، هناك أماكن كثيرة، يكون الفقر فيها هو المحرك الكامن وراء إزالة الغابات وتدهورها، ويتعلق الأمر بمجتمعات محلية فقيرة تنتقل إلى استخدامات أخرى للأراضي لتحسين مستوى معيشتها. ويمكن للسياسات والصكوك المتعلقة بالغابات أن تؤثر في نتائج المبادرة المعززة، وفي قدرة المشاريع والمخططات المدرجة في إطار هذه المبادرة على الجمع في الوقت نفسه بين تقديم الحوافز على حفظ الغابات والحد من الفقر.

٦ - وكانت أهداف حلقة العمل بشأن الإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يلي:

- تحديد الاتجاهات وتسهيل تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الإدارة المستدامة للغابات والإدارة السليمة لشؤون الغابات وتطبيق اللامركزية في ضوء المبادرة المعززة، وتحديد فرص سبل العيش المتاحة للفقراء والمخاطر التي تهددهم.
- المساهمة مباشرة في أعمال الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المقرر عقدها في بداية عام ٢٠١١ والمخصصة لموضوع "تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر".
- إثراء المناقشات خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في المكسيك والمساهمة في تصميم المبادرة المعززة.

٧ - وقد جمعت حلقة العمل مزيجاً من المشاركين من القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية والمنظمات المجتمعية وقطاع الأعمال. وقد تم تصميمها بما يجعلها تسهل تبادل وجهات النظر المستمدة من مجموعة متنوعة من الخبرات القطرية لاستخلاص الدروس وإصدار التوصيات إلى منتدى الأمم المعني بالغابات وغيره من الجهات المؤسسية الفاعلة وصناع القرار للبت فيها. وكان من بين أهدافها أيضاً، تعزيز تبادل المعلومات والنتائج على نطاق واسع، وإنشاء مجتمع للإدارة السليمة لشؤون الغابات للتعلم من خلال مجموعة متنوعة من أنشطة المتابعة على شبكة الإنترنت.

٨ - وشارك في حلقة العمل ما مجموعه ٢٣٠ شخصاً من ٢٢ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١٢ بلداً آخر، يمثلون حكومات وطنية ودون وطنية ومحلية، ومنظمات من المجتمع المدني، ومنظمات شعوب أصلية، والقطاع الخاص، وأوساط بحثية

وأكاديمية ومنظمات دولية. ويعرض هذا التقرير الختامي أبرز ما ورد في المداولات التي أجريت خلال حلقة العمل.

ثانياً - لمحة عن الجلسات

الجلسة الافتتاحية

٩ - ذكّر المتكلمون خلال الجلسة الافتتاحية بمقصد حلقة العمل، وبأهمية الإدارة السليمة لشؤون الغابات بالنسبة للإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومستقبل الغابات، بما في ذلك وضع إطار قانوني واضح، والمساءلة، وبناء القدرات، وحياسة الأراضي، وتوزيع المنافع واستباق التهديدات. وهذا التركيز على الإدارة السليمة لشؤون الغابات والمبادرة المعززة، إنما يصبّ في أعمال الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المخصصة لموضوع تسخير الغابات للناس وسبل العيش والقضاء على الفقر، ويؤيد القول بأن الغابات تفوق الكربون كثيراً من حيث درجة الأهمية. وجرى الترحيب باختيار المكسيك لاستضافة حلقة العمل اعترافاً بالتزامها بالتصدي لتغير المناخ وبمساهمتها في الاجتماع المقبل لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في كانكون، ووصفت واحاكاً بأنها المكان المناسب لعقد الحلقة نظراً لأهميتها المستمدة مما يوجد فيها من تنوع إحيائي ومجتمعات محلية من أبناء الشعوب الأصلية.

مواضيع حلقة العمل

١٠ - تألفت حلقة العمل من عروض وحلقات نقاش وجلسات موائد مستديرة وزيارات ميدانية. وتمحورت أنشطتها حول أربعة مواضيع رئيسية هي: (أ) الموضوع المتعلق بالناس والإدارة السليمة لشؤون الغابات، وينقسم إلى موضوعين فرعيين، هما: '١' تنفيذ الإدارة السليمة لشؤون الغابات والمبادرة المعززة، و '٢' فرص تحقيق التآزر بين مبادرات التخفيف من الآثار والتكيف معها؛ (ب) الموضوع المتعلق بتغير الهيئة الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة؛ (ج) الموضوع المتعلق بتمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة؛ (د) الموضوع المتعلق بحقوق وسبل العيش والغابات، وينقسم إلى موضوعين فرعيين، هما '١' المبادرة المعززة والحقوق والمجتمعات المحلية، و '٢' الشعوب الأصلية والمبادرة المعززة.

١١ - وكانت المواضيع والمواضيع الفرعية شكلاً من أشكال التنظيم الفضفاض للعروض والمناقشات الذي لا يساعد فحسب على تجميع الأفكار، بل ويساعد كذلك على استعادة المسائل المتكررة وانتقالها عبر المواضيع. ويمكن الاطلاع على جميع العروض والمواد المرجعية في الموقع الشبكي www.cifor.org.

الزيارات الميدانية

١٢ - نظمت أربع زيارات ميدانية إلى بلدات قريبة باعتبارها زيارات تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج حلقة العمل لزيادة إلمام المشاركين فيها بالمسائل الرئيسية التي تتناولها حلقة العمل، وتسهيل التواصل والاتصال فيما بينهم. وقد صممت هذه الزيارات الميدانية ليتسنى للمشاركين أن يعاينوا مباشرة حقيقة السياق المكسيكي، وبخاصة ما يتعلق منه بالنماذج المختلفة لإدارة المجتمعات المحلية للغابات، بما في ذلك الخبرات في مجالي قطع الأشجار والنجارة المستدامين، والسياحة الإيكولوجية وأسواق الكربون. (لمزيد من المعلومات، انظر المرفق الثالث).

المساحات المفتوحة

١٣ - نظمت أربع منظمات في أمريكا اللاتينية مناقشات أجريت في شكل جلسات مفتوحة تمحورت حول المواضيع التالية: الجوانب العملية لمخططات الدفع مقابل عزل الكربون لأغراض المبادرة المعززة في أمريكا اللاتينية؛ وتخطيط استخدامات الأراضي الحرجية في سان نيكولاس، كولومبيا، في ضوء التخفيف من آثار تغير المناخ؛ وقيام الشعوب الأصلية بتنظيم مشاريع في إطار المبادرة المعززة. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصة أخرى للحوار بين المشاركين.

ثالثاً - العروض المواضيعية والمناقشات

الموضوع ١: الشعوب الأصلية والإدارة السليمة لشؤون الغابات والغابات

١٤ - قدم العرض الافتتاحي من العروض المتعلقة بهذا الموضوع مفهوم ومبادئ الإدارة السليمة، وناقش فائدتها بالنسبة للمبادرة المعززة وسكان الغابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وجاء في هذا العرض أن إزالة الغابات تنتج عن عوامل هي مزيج من أشكال الإدارة غير المناسبة والديناميات الشاملة لعدة قطاعات؛ أي أن التدهور في مساحة الغابات، ربما يكون في بعض منه أمراً مخططاً. غير أن تدهور الغابات يظل مرتبطاً في الأساس بإدارتها إدارة غير مناسبة أو غير فعالة، وهذه مسؤولية يتحملها قطاع الغابات في المقام الأول. فالمبادرة المعززة ليست إصلاحاً إدارياً، ولكن ملامحها تحدد البيئة الإدارية في البلدان التي تنفذ فيها: فهي ربما تحسن إدارة الغابات أو ربما ينسفها فشلها، فتصبح بحاجة إلى إدارة سليمة كيما تتسم بالفعالية والكفاءة والعدالة. وفي الوقت نفسه، تشكل الغابات في أمريكا اللاتينية موطن عيش ملايين الفقراء؛ حيث إن خمس سكان الريف يعتمدون عليها إلى حد ما لكسب سبل عيشهم.

١٥ - ويمكن تعريف البيئة الداعمة لإدارة السليمة بتوافر ما يلي: '١' سياسات وأطر قانونية ناظمة واضحة ومتناسكة؛ (ب) نظم لتنفيذ وإنفاذ تلك السياسات والقوانين والأنظمة على نحو فعال؛ (ج) آلية لصنع القرار ومؤسسات تشاركية وشفافة ومسؤولة. وبالرغم من بعض التقدم الذي أحرز، لا تزال إدارة الغابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاني من العديد من المشاكل التي يمكن أن تؤثر في نجاح المبادرة المعززة. ومن بين هذه المشاكل، اتخاذ القرارات بصورة تفتقر إلى الشفافية، والبيروقراطية المرهقة، وسوء توحيد السياسات في مجالات الزراعة والسياحة والهياكل الأساسية وغيرها من المجالات ذات الصلة بالغابات، والتركيز على إدارة الأخشاب بدلا من الأخذ بإدارة متكاملة وأوسع نطاقا للغابات، وعدم كفاية التمويل والقدرات، وقلة وضوح التشريعات وعدم تطبيق القوانين؛ والفساد وقطع الأشجار غير المشروع؛ وقلة الوضوح فيما يتعلق بحقوق حيازة الغابات المحلية المعارف المحلية المتعلقة بالغابات واحترام تلك الحقوق والمعارف.

١٦ - وتناولت الورقات الإضافية هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة بمزيد من التعمق. فقد جاء فيها أنه نجمت عن مجموعة متنوعة من السياسات آثار سلبية غير مقصودة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما يتعلق بالعدالة والبيئة، بينما لا تزال السياسات الرامية إلى الأخذ بالمبادرة المعززة في طورها الأول. ويمكن أن يكون لتأثر الجهود المبذولة من أجل كبح الأنشطة غير المشروعة لقطع الأشجار، والأخذ بالمبادرة المعززة أثر كبير في الأنشطة الحرجية غير المشروعة. ولربما زاد أيضا ضخ تدفقات كبيرة من الأموال من خلال المبادرة المعززة من تعميق الفساد وتلطيف سمعة مديري الغابات في المستقبل. فإصلاحات الأخذ بإدارة السليمة تجد مقاومة لا تخلو من شراسة في بعض الأحيان، ولن يتطلب التغيير توافر الإرادة السياسية فحسب، بل ويتطلب أيضا ذكاء سياسيا.

١٧ - والقيم والمنافع المستمدة من الغابات تتراكم على مختلف الصعد. والكثير من هذه القيم مهم للمجتمعات المحلية، وهي قيم عادة ما تلقى تفضيلا في ظل نظم لامركزية. وهناك قيم أخرى، وبخاصة القيم المستمدة من وظائف الغابات من ناحيتي التنوع الأحيائي والمجال الهيدرولوجي، تفيد الأمم جمعاء والمجتمع العالمي. وثمة حاجة إلى تدابير خاصة لتأمين الاحتفاظ في نظم لامركزية بالقيم التي هي في معظمها قيم وطنية وعالمية. وتشكل الأنظمة والحوافز التي تقدمها المبادرة المعززة أكثر الوسائل المتعارف عليها لبلوغ تلك النتيجة. وثمة حاجة إلى إقامة أسواق للخدمات البيئية (وبخاصة الخدمات المدرجة ضمن المبادرة المعززة، والخدمات المتعلقة بحماية المياه، والتنوع الأحيائي)، بالاستناد في ذلك إلى تأمين حقوق الملكية ليتسنى إيجاد الدعم اللازم للإيرادات لتغطية تلك الخدمات، وباعتبار أن هذه الطريقة هي طريقة أكثر إنصافا يمارس بها المجتمع تأثيره بشأن ما يقدم من قيم وطنية وعالمية.

١٨ - وأثيرت شواغل بشأن احتمال أن يؤدي الآخذ بالمبادرة المعززة إلى عودة مركزية اتخاذ القرار بشأن الغابات. فمبادرة مركزية من هذا القبيل تسمح بإيجاد نظم وطنية لحساب مقادير الكربون، والسيطرة على التسرب، وتوزيع المنافع على نطاق واسع. غير أن تطبيق اللامركزية في تنفيذ المبادرة المعززة من شأنه أن يزيد من شرعيتها ويسمح للحكومات دون الوطنية والحكومات المحلية أن تتصدي للأسباب المحددة لإزالة الغابات، وهو ما يختلف باختلاف الهيئة الطبيعية لكل غابة من الغابات. والأرجح أن نظاما اتحاديا قويا كالنظام البرازيلي يمكن أن يحقق توازنا فعليا بين سلطات الحكومة المركزية وحكومات الولايات، غير أنه ليس واضحا ما إذا كان بوسع الحكومات البلدية أن تقوى على الصمود، فتدقق كميات كبيرة من الأموال ربما يؤدي إلى عودة المركزية حيثما كانت الحكومات دون الوطنية ضعيفة.

١٩ - وقد عاملت المفاوضات الدولية الحالية تخفيف الآثار والتكيف معها على أنهما مساران منفصلان، مما ترتب عليه أثر متوال في السياسات القائمة على المستويات الوطنية؛ فقد عوملا على أنهما عمليتان من عمليات السياسة العامة منفصلتان عن بعضهما تماما، ويقل الاتصال بينهما إلى حد بعيد. غير أن هناك توافق آراء آخذا في الاتساع بشأن ضرورة استكشاف وتعزيز وتطوير أوجه التآزر بينهما، وبخاصة في مجالات الغابات والزراعة واستخدام الأراضي، على عدة مستويات: العالمية، والوطنية، وعلى مستوى الهيئة الطبيعية للغابات، وعلى المستوى المحلي. ويمكن أن تساهم مشاريع المبادرة المعززة وسياساتها في تكيف الغابات والناس والبلدان مع آثار تغير المناخ إذا ما عاجلت تلك المشاريع مسألتي سبل العيش والإدارة السليمة على النحو السليم، وقللت من جوانب الضعف.

٢٠ - وأشارت الكلمات التي أقيمت خلال فترة المناقشة جميعها تقريبا إلى الشواغل المتعلقة بحقوق الأطراف المحلية: حقوق الشعوب الأصلية، والحيارة المجتمعية، أو الملكية المشتركة، وانعدام حقوق الحيارة بالنسبة للمرأة وأهمية تطبيق اللامركزية، وذلك في سياق الحديث عن التنسيق على وجه التحديد بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية وتطبيق اللامركزية لفائدة الشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، يشكل بناء القدرات والتمثيل الفعلي عاملا حاسما. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الأسباب التي تحمل الحكومات على الاعتقاد بأن نجاح المبادرة المعززة سيكون أكبر فيما يتعلق بالمشاكل المتواصلة في مجال الإدارة السليمة، وبخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى تلك الفئات المذكورة.

٢١ - وانقسمت مناقشات المائدة المستديرة إلى مجموعتين. تركزت المجموعة الأولى على الإدارة السليمة لشؤون الغابات وتنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، واستكشاف الخيرات الوطنية في ميدان اللامركزية، وإصلاح حيازة الغابات والاستراتيجيات والخطط الناشئة للمبادرة المعززة من أجل تحديد أفضل الممارسات، والاختناقات والتناقضات وأوجه التآزر المحتملة للناس والغابات مع تطور برامج المبادرة المعززة. ودرست هذه المجموعة العناصر الفاعلة في الإدارة السليمة لشؤون الغابات والمبادرة المعززة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدروس المستفادة والممارسات الأولية لضمان الشفافية والمساءلة. وبحث المجموعة الثانية الفرص المتاحة وآليات الإدارة السليمة لشؤون الغابات لتحقيق التآزر بين سياسات ومبادرات تخفيف الآثار والتكيف معها على مختلف المستويات، من المحلية إلى الدولية.

الموضوع ٢: تغير الهيئة الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة

٢٢ - تجري تحولات هامة في الهيئة الطبيعية للغابات الاستوائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما يؤثر على التنمية الاقتصادية وتغير المناخ. ولا يحدث التحول في الهيئة الطبيعية للغابات بفعل السياسات والأسواق الوطنية فحسب، بل أنه ينتج أيضا عن ديناميات السوق العالمية المرتبطة بالدور المتنامي للتجار والمستثمرين الذين ينشطون عبر الحدود الوطنية. فالالتجاهات الوطنية والعالمية تؤثر على التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى المحلي، وتُشكل في نهاية المطاف استخدام الأراضي والملامح الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الطبيعية. وبالإضافة إلى إزالة الغابات الناجمة عن احتياجات التنمية ومتطلبات السوق، يُعد التدهور الناجم عن الاستخدام غير المستدام للغابات وحرائق الغابات من بين الأسباب الرئيسية لانبعاثات الكربون في المناطق المدارية.

٢٣ - واتفقت العروض المقدمة في إطار هذا الموضوع جميعها على أن الحد من إزالة الغابات وتدهورها يتوقف على جعل الغابات ومنتجاتها قادرة على المنافسة اقتصاديا مع البدائل الأخرى، على الرغم من أن المال وحده لن يكون كافيا. ويمكن زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال السياسات التي ترمي إلى تخفيض إيجارات الأراضي المخصصة للمحاصيل الزراعية وزيادتها للأراضي المخصصة لاستخدام الغابات، والتي تزيد من أسعار منتجات معينة من الغابات ذات الإدارة الجيدة أو التي تخفض تكاليف المعاملات لاستخدام الغابات. وسيتعين على آليات المبادرة المعززة أن تتعلم من التجارب السابقة، وأن تأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للمناطق والسكان التي سيتم تنفيذها بينهم. ورغم أن الأدوات التي أنشئت للترويج للمبادرة المعززة (مثل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات،

ومبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبرنامج الاستثمار في الغابات، وشراكة المبادرة المعززة) تتطلب توظيف استثمارات سريعة، فإن تطوير العمليات والقدرات الوطنية والمحلية يمضي بوتيرة أكثر بطئا. وينبغي إيلاء النظر الواجب إلى هذه المسألة في حوار السياسات الجاري.

٢٤ - ويمكن التمييز بين هيئات الغابات المدارية حسب أنواع الجهات الفعالة ونظم الإنتاج فيها، حيث لكل منها سياقها الاجتماعي الدينامي المختلف الذي يؤدي إلى نتائج مختلفة من حيث استخدام الأراضي، وبالتالي إلى ديناميات مختلفة لإزالة الغابات. وتتميز الأنواع الخمسة الرئيسية للهيئات الطبيعية بما يلي: النمو المدفوع بالصناعات الزراعية؛ والتوسع في التربية التقليدية للمواشي في المزارع وتحديثها؛ ونمو وركود زراعة الفلاحين؛ وقطع الأشجار للأغراض التجارية على نطاق واسع في الأراضي العامة؛ وعودة الاقتصادات الزراعية الاستخراجية التقليدية إلى الظهور. وتباين الضغوط التي تتعرض لها الغابات وآثارها الاجتماعية فيما بين هذه الأنواع. ولكي تتحقق الفعالية للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، سيتعين عليها أن تميز فيما بين هذه الأنواع وفيما بين المواقع المحددة المختلفة، وفيما بين الجهات الفاعلة التي تتسبب في إزالة الغابات، وتكاليف الفرص الضائعة ومؤسساتها الفعالة ووسائل تنفيذها. فاختلاف الأهداف وأشكال السلوك يعني أن الجهات الفاعلة المختلفة ستستجيب بأشكال مختلفة للحوافز التي تنطوي عليها المبادرة المعززة.

٢٥ - وتتشابه الأسباب الجذرية لتدهور الغابات - ضعف إدارة الغابات - غير أنها تختلف عن الأسباب الجذرية لإزالة الغابات، ومن هنا فإن محاولات التصدي لتدهور الغابات، فضلا عن الحفاظ على الغابات، وإدارتها بصورة مستدامة وتعزيز بالوعات الكربون في المبادرة المعززة، ستطلب مجموعة إضافية من المعارف والسياسات. وتشمل المقترحات زيادة أمن الحياة للمجتمعات المحلية والمؤسسات وأصحاب الامتيازات ومشاركتهم؛ ووضع حوافز لإعادة زراعة الغابات؛ ووضع سياسات ضريبية أو أدوات تعتمد على السوق مثل التراخيص أو سندات ضمان حسن الأداء لتحسين الإدارة.

٢٦ - ودعا المشاركون في تدخلاتهم إلى زيادة البحوث والفهم الأفضل للاقتصاد السياسي - الديناميات السياسية والمصالح الاجتماعية التي تحرك عملية صنع السياسات واستخدام الأراضي. فعلى سبيل المثال، كانت بعض الديناميات تخالف التوقعات التي تنبأ بإزالة الغابات، بسبب فعالية الإدارة أو التنظيم الاجتماعي. وتناول مشاركون آخرون بالتعليق مشكلة انخفاض الطلب أو انعدامه على الأخشاب الموثقة بشهادات، وهو ما يقلل

من فوائد إصدار تلك الشهادات. وأثيرت تساؤلات حول احتمال أن تؤدي جداول الأعمال المختلفة المتعددة للغاية التي تكمن وراء المبادرة المعززة إلى إضعاف فعاليتها. وأثار المشاركون أيضا مسألة الحجم، بما في ذلك ضرورة إيلاء الاهتمام لفرادى المنتجين أو المستخدمين، وإلى الملاك القانونيين مقابل المستخدمين الفعليين للغابات في سياق حيازة الأراضي، والمنظورات الوطنية مقابل المنظورات المحلية فيما يتعلق بالسياسات العامة، ودور الأسواق. وشددت المناقشة على أهمية التوصل إلى فهم مشترك للديناميات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢٧ - وتركزت مناقشات المائدة المستديرة على الضغوط التي تفرضها التنمية على الغابات والناس، وعلى مدى كفاية الاستجابات لها. واستكشفت المناقشات خيارات السياسات العامة لتحقيق التوازن بين تحديات التنمية والحفاظ على الغابات في سياق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وما يرتبط بذلك من تحديات الإدارة السليمة لشؤون الغابات للتصدي للعوامل التي تؤدي إلى إزالة الغابات وتدهورها على مختلف المستويات، والسياسات اللازمة لدعم الإدارة المستدامة للغابات بحيث تستطيع الوفاء بوعدها والجمع بين التنمية وبين هدف المبادرة المعززة المتمثل في خفض انبعاثات الكربون في الأجل الطويل.

الموضوع ٣: تمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة

٢٨ - الاستثمار في أصول الغابات والأخشاب ليس شيئا جديدا. ويمكن لتمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أن يحقق مجموعة كبيرة من الفوائد، غير أن المصالح تتفاوت تفاوتاً واسعاً فيما بين مختلف أصحاب المصلحة والأطراف. فبالنسبة لحكومات البلدان النامية، تعتبر المبادرة المعززة مصدراً جديداً لتمويل التنمية وتديراً فعالاً للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبالنسبة لحكومات البلدان المتقدمة النمو، فإنها خيار يحقق كفاءة التكلفة لمعادلة آثار الكربون على الصعيد العالمي. أما المنظمات غير الحكومية، فتهتم في المقام الأول بقدرتها على حفظ التنوع البيولوجي. ويمكن أن تكون المبادرة المعززة مصدراً إضافياً للتمويل لزيادة جاذبية الإدارة المستدامة للغابات بالنسبة للمستثمرين. ويعتقد الكثيرون أن بمقدورها انتشال فقراء الريف والسكان الذين يعتمدون على الغابات من براثن الفقر. أما الجماعات القوية سياسياً وأصحاب المصالح الخاصة، فسيعتبرونها على الأرجح بمثابة فرصة أخرى للدخل.

٢٩ - ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تلبية مثل هذه المجموعة الواسعة من المصالح. ومن المرجح لأسواق الكربون ذات الصلة بالغابات المختلفة أن توفر خيارات مشتركة

ومختلفة في نفس الوقت. وهناك ثلاثة خيارات رئيسية لتمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها:

- صندوق، يمكن أن يكون وطنيا أو ثنائيا أو متعدد الأطراف أو دوليا، لتعبئة الموارد العامة والخاصة؛
- آلية سوق لتوفير الائتمانات المعتمدة/الموثقة التي يستخدمها المستثمرون في البلدان الواردة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- آلية مختلطة ترتبط بالسوق/الصندوق لتوفير الائتمانات التي يتم ربطها بالتخفيضات الموثقة للانبعاثات.

٣٠ - وهناك مقترحات للتدرج في تمويل المبادرة المعززة وتنفيذها على ثلاث مراحل: وضع الاستراتيجية وتعزيز المؤسسات، والوصول إلى تمويل يمكن التنبؤ به للمبادرة المعززة على أساس معايير واضحة، وأخيرا وضع صك لمكافحة حسن الأداء يعتمد على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٣١ - وتركزت العروض المقدمة في إطار هذا الموضوع على تمويل الغابات الصغيرة، والمعايير الطوعية للسوق، ومعايير التقييم، وشراكة المبادرة المعززة التي ترمي إلى حشد الجهود والأموال من أجل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتبين تجربة الإدارة المستدامة للغابات الصغيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن إحدى نقاط ضعفها الرئيسية تتمثل في عدم توفر خيارات التمويل الميسورة أو الممكنة، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز الإيرادات المتأتية من بيع المنتجات والخدمات. ويمكن للمبادرة المعززة أن توفر خيارات إضافية للتمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات، غير أن ذلك يتطلب الانتباه إلى عدد من المسائل. وتشمل هذه المسائل: إدماج المبادرة المعززة للاستراتيجيات الوطنية الأوسع نطاقا لتمويل الغابات؛ واحترام الطلب الذي ينبثق من القاعدة والتنوع المحلي؛ وضرورة التكامل مع استراتيجيات كسب الرزق الأوسع نطاقا والاستفادة من الهياكل القائمة، ولكن مع الانتباه لمواطن الضعف فيها؛ واستخدام النهج الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات أكثر من النهج الأولية؛ وتشجيع الابتكار وتقاسم المعارف، ولا سيما فيما بين قطاعي الغابات والمالية، المنفصلين إلى حد بعيد، وبين المجتمعات المحلية.

٣٢ - ويشير تحليل مقارن لعشرة مخططات قائمة لإصدار التراخيص الطوعية إلى وجود مجموعة متنوعة من الخيارات التي يمكن أن تستخدم للتصديق على مشاريع أو برامج المبادرة المعززة. وقد تم تحليل الخيارات وفقا لمدى قدرتها على تقييم الضمانات والمتطلبات المشتركة المقبولة اللازمة للمبادرة المعززة، بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر، ومشاركة واحترام

السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، ودعم الإدارة المستدامة للغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والقياس الدقيق لانبعاثات الكربون، ومتطلبات الرصد والإبلاغ، ومصداقية إجراءات منح التراخيص في المخطط، وغيرها. ورغم عدم وجود معيار واحد يغطي جميع الجوانب الأساسية من أنشطة المبادرة المعززة، فإنها قد توفر نقطة انطلاق هامة للابتكار واختبار فيما يتعلق بتصميم معايير الأهلية لآلية تمويل المبادرة المعززة وضمائنها.

٣٣ - وقد وُصفت شراكة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بأنها آلية تسمح للبلدان الأعضاء بالمضي قدماً بإجراءات المبادرة المعززة قبل التوصل إلى الصيغة النهائية لاتفاق دولي. وقد وافقت البلدان الأعضاء المانحة، من بين الأعضاء الذين يزيد عددهم على الستين عضواً، على توفير التمويل اللازم لذلك، وهي تقدم الأموال من أجل أنشطة الاستعداد والتنفيذ. وتدعم الشراكة تنسيق المبادرات الجارية، دون أن تكون عملية موازية أو محفلاً للتفاوض. وهي ملتزمة بالشفافية والشمولية وتبادل المعارف، وتتبع نهج الثلاث خطوات للمبادرات الدولية، وهي الاستعداد (بناء القدرات والخيارات الاستراتيجية)، وتطوير السياسات والتدابير المناسبة للمبادرة المعززة، والتنفيذ. وستقوم الشراكة بتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التمويل، وتقديم توصيات لزيادة كفاءة العملية الدولية.

٣٤ - وأعرب البعض عن القلق إزاء عدم الاطمئنان إلى توفر التمويل للمبادرة المعززة في الأجل الطويل، وإزاء دور الصناديق مقابل الأسواق في توفير مزيد من التمويل، وضرورة التوصل إلى اتفاق دولي لتوفير قدر أكبر من الثقة في كليهما. كما أعرب البعض الآخر عن مخاوف من أن تمويل الحفاظ على الغابات يمكن أن يقوض السبل الناجحة المستمرة التي نجح الناس من خلالها في الحفاظ على الغابات في الماضي. كما أثّرت إمكانية استخدام أموال المبادرة المعززة في شراء أراضي المراعي وإعادة زرعها بالغابات، فضلاً عن الهدف المتمثل في الاستفادة من خبرات المجتمعات المحلية ونماذج إدارتها، واستخدام أموال المبادرة المعززة لمساعدتها على التكيف وزراعة الغابات. وتعرضت المناقشة التي دارت حول إمكانية تسديد مقابل للخدمات البيئية كآلية للمبادرة المعززة للمشاكل التي سيتعين معالجتها، مثل التسرب. وأشار أحد المشاركين من الشعوب الأصلية إلى مشكلات في أخذ بعض الحكومات لمقترحات الشعوب الأصلية بعين الاعتبار نتيجة للمفاوضات المغلقة.

٣٥ - وتركزت الشواغل المتعلقة بالمعايير والتراخيص على المبادلات بين تكاليف المعاملات والفوائد. فقد تنامي استخدام التراخيص من قبل المشتريين المهتمين بالألا تتسبب أموالهم في إحداث أضرار اجتماعية أو إيكولوجية، وإن كان يجب أن تحقق تلك الأموال فاعلية

التكلفة. فعلى سبيل المثال، تعرضت آلية التنمية النظيفة لاستزراع الغابات/إعادة زراعة الغابات للانتقاد بسبب الارتفاع المفرط لتكاليف معاملاتها. وقُدِّم عرض إضافي موجز بشأن مجموعة أدوات جرى تطويرها لتقييم الأثر الاجتماعي بصورة تكفل فعالية التكلفة.

٣٦ - وتركزت أفرقة المائدة المستديرة على تحديد الظروف التي يعمل فيها تمويل المبادرة المعززة كأفضل ما يكون بالنسبة للغابات والناس. واستند بعض المشاركين إلى الدروس المستخلصة من الخبرات الوطنية في تمويل الغابات، وناقشوا التحديات الرئيسية مثل إمكانية وصول الفقراء إلى موارد الغابات، وقواعد المشاركة على الصعيد القطري ودون الوطني والمحلي، وآليات الحيلولة دون استيلاء أصحاب المصالح الخاصة على المبادرة المعززة، وكيفية ضمان قدرة المبادرة المعززة على المنافسة بالمقارنة بالاستخدامات الأخرى للأراضي. وفيما يتعلق بالامتثال، سعت المناقشة إلى تحديد متطلبات القدرات على الصعيد الوطني، والدروس المستفادة من المعايير الطوعية والسياسات، والتدابير المتخذة لكفالة أن يسفر تمويل المبادرة المعززة عن خفض الانبعاثات مع تحقيق الأهداف المتعلقة بالعدالة والكفاءة في الوقت ذاته.

الموضوع ٤: الحقوق وسبل كسب الرزق والغابات

٣٧ - سيتعلق بعض من أهم التحديات التي تواجه المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بحيازة الأراضي وحقوق الكربون عند تحقيق خفض الانبعاثات، بما يضمن شفافية تقاسم المنافع وتحديد المسؤولية عن عدم الاستمرار (أو عدم الامتثال). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيجري تنفيذ المبادرة المعززة في سياق نظم الحيازة الآخذة في التطور، وزيادة المطالبات بالحقوق في خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك الكربون، والتوسع في مناطق الغابات الخاضعة لإدارة المجتمع المحلي. ويقع جانب هام من غابات أميركا اللاتينية في أراضي الشعوب الأصلية. ويتعرض الكثير من هذه الغابات لتهديدات من المستوطنين وقاطعي الأشجار غير القانونيين والشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية وغيرها، التي لا يقتصر خطر ممارساتها على الغابات فحسب، وإنما أيضا على أراضي الشعوب الأصلية بأسرها. ومن هنا تأتي، بداهة، أهمية أراضي الشعوب الأصلية بالنسبة للمبادرة المعززة وأهمية المبادرة المعززة بالنسبة للشعوب الأصلية.

٣٨ - وتضمن العرض الأول المقدم في إطار هذا الموضوع لمحة عامة عن حقوق الحيازة. وتحدد نظم الحيازة من يمتلك الحقوق في موارد الغابات، ومن ينبغي أن يكون مسؤولا عن الخسائر والمكاسب في كربون الغابات، ومن يمكن أن يدعي الحصول على خدمات النظام الإيكولوجي أو ملكيتها، ومسارات المكاسب المتحققة منها. وقد تناولت بلدان أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسائل الحيازة بدرجات متفاوتة في مقترحاتها للاستعداد والتأهب للمبادرة المعززة، غير أن ذلك لم يكن كافياً بوجه عام، سواء فيما يتعلق باستمرار انعدام الأمن والتراعات وفيما يتعلق بالفشل في تطبيق الحقوق الرسمية والعرفية الموجودة. وحتى في الحالات التي ترتبط فيها حقوق الكربون بشكل واضح بحقوق حيازة الغابات، لم يكن من الواضح دائماً ما يعنيه ذلك عندما تكون الدولة هي المالك للغابات وإن كان السكان المحليون هم الذين يديرون الغابات؛ كما أنه ليس من الواضح كيف ستُدار مسؤوليات وعقوبات عدم الامتثال.

٣٩ - والآن، تمتلك الشعوب الأصلية، التي كانت موضوعاً للعرض الثاني، أو تدبر بصورة رسمية ما لا يقل عن ١٦٠ مليون هكتار من الأراضي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك أكثر من ربع غابات الأمازون العالمية. والحق في الأرض متضمن في حقوق جماعية أخرى في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي، لكنه لا يُنفذ على النطاق الذي كانت معظم مجتمعات السكان الأصليين تفتقر فيه سابقاً إلى مؤسسات الإدارة السليمة لشؤون الغابات. ومن ثم، فإن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها تتيح فرصة لا تنطوي فحسب على زيادة قيمة الغابات، ولكن يمكن أيضاً أن تدعم تشكل هذه الأقاليم ككيانات سياسية واجتماعية واقتصادية. غير أن المبادرة المعززة قد تنطوي على مخاطر للسكان الأصليين، إذا لم تتوفر لهم حقوق مضمونة في الأرض، أو إذا ما فشلوا في الحصول على حقوق الكربون، أو إذا تم تنفيذها بالطرق التي تقوض الثقافة وسبل العيش التقليدية. ومن مصلحة الحكومات والشعوب الأصلية على حد سواء أن تجلس معاً إلى نفس الطاولة، وأن تعمل على تحويل المبادرة المعززة إلى فرصة سانحة.

٤٠ - ويمكن للإدارة المحلية للغابات أن تكون استراتيجية فعالة للمبادرة المعززة. وهي تُعرف بصورة واسعة باعتبارها "إدارة موارد وخدمات الغابات من قبل المجتمعات المحلية أو جماعات داخل المجتمعات المحلية وفقاً لقواعد مشتركة أو بموجب حقوق جماعية". ويمكن للمبادرة المعززة دعم الإدارة المحلية للغابات حيث توجد حالياً، والمساعدة في تهيئة الظروف التي أدت إلى نجاح الإدارة المحلية للغابات حتى الآن. وتشمل تلك الظروف وجود مؤسسات فعالة لحيازة الأراضي ومؤسسات قوية متعددة المستويات للإدارة السليمة لشؤون الغابات يكون بمقدورها تنفيذ نظم الغابات المنتجة وصيانتها والدفاع عنها.

٤١ - وكان هناك اتفاق عام فيما بين العروض على أن شرعية المبادرة المعززة تتوقف على كفالة مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تصميم استراتيجيات المبادرة المعززة؛ فالحقوق في مكاسب الكربون يجب أن تكون واضحة وثابتة؛ فمخططات "النهج الواحد

الذي يناسب الجميع“ لن تجدي نفعاً. أي أن خيارات المبادرة المعززة يجب أن تكون مفصلة حسب السياقات المحلية.

٤٢ - وشملت المناقشة مسائل مثيرة للجدل ونقاشاً حامياً. وكان من بين المسائل المحورية مسألة المستوى المناسب للإدارة الفعالة للغابات. ودافعت إحدى المجموعات عن الإدارة على مستوى المجتمعات المحلية وعن التجارب الناجحة في هذا الصدد، وبخاصة المجتمعات التي تتولى إدارة الغابات بالمعارف التقليدية، وقالت بأنه لا توجد مؤسسات لإدارة الأراضي الأكبر مساحة. وقالت مجموعة أخرى إن الإدارة المحلية للغابات ليست بالإدارة الناجحة أو التي يمكن تكرارها، وإن الإدارة على مستوى الإقليم هي الشكل الأنسب. كما كانت هناك خلافات شديدة حول ما إذا كان ينبغي ربط حقوق الكربون بحقوق الأرض. وأعرب البعض عن القلق من أنه إذا ما سارت الأمور وفقاً للاقتصاديات المعتادة، ستكسب الأطراف الأكبر حجماً بينما ستخسر المجتمعات المحلية. وأشار إلى مخاطر أخرى من قبيل الاحتيال (تعكف كوستاريكا على إنشاء وحدة لمكافحة الاحتيال) والحاجة لإجراء مفاوضات مع أصحاب المصلحة على المستويات المناسبة لتصميم اتفاقات العمل.

٤٣ - وحرصت مناقشات المائدة المستديرة على دراسة السياسات والممارسات التي تؤثر على المجتمعات المحلية أو تتفاعل معها في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر، وتحديد الفرص والدروس المستفادة ذات الصلة بتصميم المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ونظمت المناقشات في موضوعين فرعيين. تركزت المجموعة الأولى على الحقوق والمجتمعات المحلية، في حين تركزت المجموعة الثانية على الشعوب الأصلية على وجه التحديد. وسعى كلا الفريقين لتحديد العمليات والترتيبات المؤسسية اللازمة لضمان مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المبادرة المعززة على مختلف المستويات؛ والسياسات اللازمة لحماية الحقوق القائمة وضمان حقوق الكربون والفرص المتاحة لإدماج ممارسات الإدارة المحلية للغابات في المبادرة المعززة؛ وإمكانيات وضع تدابير للتصميم يمكن تكييفها مع الظروف المحلية. وناقش الفريق الأول العلاقة بين الإدارة المحلية للغابات والمبادرة المعززة، بينما ركز اهتمامه على السبل التي يمكن بها تصميم المبادرة المعززة لإيجاد توازن بين الحياة التقليدية والتفاعل مع السوق.

رابعاً - الدروس والاستنتاجات

٤٤ - يمكن تجميع الدروس والاستنتاجات التي انتهت إليها مناقشات المائدة المستديرة حول المواضيع والمواضيع الفرعية الستة لحلقة العمل: الإدارة السليمة لشؤون الغابات وتنفيذ المبادرة المعززة؛ وفرص تحقيق التآزر بين مبادرات تخفيف الآثار والتكيف معها؛ وتغير الهيئة

الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة؛ وتمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة؛ والمبادرة المعززة والمجتمعات المحلية؛ والشعوب الأصلية والمبادرة المعززة.

ألف - الإدارة السليمة لشؤون الغابات وتنفيذ المبادرة المعززة

٤٥ - توفر المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها فرصة جديدة لمعالجة الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمكن أيضا أن تعتبر جزءا من سلسلة متصلة من الجهود الجارية لمعالجة الشواغل المتعددة المستويات المتعلقة بإدارة الغابات، وهي ليست سوى جزء من الحل للمشاكل المطروحة على جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقا. غير أن الهيكل المؤسسي آخذ في التغير، حيث أصبحت البيروقراطية القائمة تخضع بصورة متزايدة للرقابة والمساءلة من جانب الوكالات الجديدة المكلفة بمكافحة الفساد، وتزداد الضغوط بسبب العمل الجماعي من جانب المجتمعات التي تعتمد على الغابات، ويتنامى دور وسائط الإعلام في تحسين الوصول إلى المعلومات. غير أن دواعي القلق والمخاطر لا تزال قائمة، على الرغم من وجود اتجاهات مشجعة بشأن تراجع المعدلات الصافية لإزالة الغابات، والانخفاض المحتمل في معدلات قطع الأشجار غير المشروع، وتفويض حقوق حيازة الغابات لبعض المجتمعات المحلية.

٤٦ - ولتحسين الإدارة السليمة لشؤون الغابات من أجل المبادرة المعززة، يجب الاستفادة من تجارب الإدارة السليمة السابقة لشؤون الغابات، مثل اللامركزية الناجحة والإصلاحات الفعالة لحقوق الحيازة المحلية. كما يجب الاستفادة من العمليات القائمة، مثل مبادرات إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها وخطة العمل المتصلة بها، واتفاقات الشراكة الطوعية، وتشريعات الأخشاب التي وضعتها المفوضية الأوروبية، وقانون لاسي، وما إلى ذلك. ويلزم أيضا توفر القيادة السياسية والمناصرين للسياسات، فضلا عن وجود العمليات المفتوحة أمام الجميع والحوارات المستمرة، وإن كان لا بد من التسليم بأنه ستكون هناك حالات لتضارب المصالح. والمشاركة تعني إشراك الفئات الضعيفة، وبخاصة رجال ونساء الشعوب الأصلية، وتعزيز اللامركزية من خلال زيادة إشراك الحكومات المحلية بصورة استباقية في تصميم وتنفيذ برامج المبادرة المعززة. كما يجب بذل جهود أعظم في بناء القدرات على كافة المستويات.

٤٧ - ويتطلب تصميم المبادرة المعززة الإقرار بالاختلافات الموجودة بين البلدان وداخلها، كما سيتطلب الأمر تصميمها وتنفيذها بصورة مشتركة تشمل كافة القطاعات، وهو ما يقتضي عادة تنفيذ إصلاحات سياسية وتنظيمية ومؤسسية. وسيتعين تفكيك حقوق الحيازة وتوضيحها بالنسبة للكربون والغابات والأراضي. كما أن الشفافية والمساءلة،

بما في ذلك إجراء مراجعات للحسابات، هما من العناصر البالغة الأهمية لأي مخطط للمبادرة المعززة.

باء - فرص تحقيق التآزر بين مبادرات تخفيف الآثار والتكيف معها

٤٨ - ينبغي أن يكون الضعف إزاء التغير الاجتماعي والاقتصادي والمناخي هو المفهوم الرئيسي الذي يربط بين مبادرات تخفيف الآثار والتكيف معها والإجراءات التوجيهية وخطط التنمية. وكثيرا ما يُنظر إلى تدابير تخفيف الآثار على أنها فرصا للأعمال التجارية، في حين يرتبط التكيف بالتكاليف. ومن الأهمية بمكان التأكد من أن تمويل تغير المناخ يعتبر كلا من تخفيف الآثار والتكيف معها أولويتين متساويتين في الترتيب. ويمكن لإدارة حفظ الغابات أن تكون أداة لكل من تخفيف الآثار والتكيف معها، بما يتيح العديد من الفرص والفوائد المشتركة عند تحقيق التكامل بين الاثنين.

٤٩ - ويحدث التكيف على مستوى الهيئة الطبيعية للغابات. ولا بد وأن يتسم بالمرونة، وأن يتفاوت في حجمه ونطاقه من بلد إلى آخر ومن مجتمع محلي إلى آخر.

٥٠ - وأشار المشاركون إلى أنه يجب إشراك وكالات القطاع غير المتصل بالغابات في مناقشة أوسع نطاقا حول مسارات التنمية التي تقوم على الصناعات غير الاستخراجية، وذلك من أجل تلافي النزاعات والحد من الضغوط الإنمائية والديمقراطية على الأرض.

٥١ - ومن المهم إيجاد توازن بين دور الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية. ويلعب المستوى الوطني دورا هاما في توفير المبادئ التوجيهية، والتفاعل مع الأطراف الدولية الفاعلة، وتشجيع تدفق المعلومات وتمويلها ورصدها. ومن ناحية أخرى، يمكن للمركزية الشديدة للدولة أن تقيد القدرة على التكيف وتخفيف الآثار. وتعتبر لامركزية الإدارة السليمة لشؤون الغابات والتركيز على خبرات المجتمع المحلي من العناصر الأساسية. ومن الأهمية بصفة خاصة الاعتراف بالمؤسسات والتقاليد والخبرات المحلية والمعرفة المحلية (استخدام المعارف المحلية يحقق درجة أكبر من الكفاءة)؛ وتعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية على دمج المخاطر والتكاليف الإضافية الآثار لتغير المناخ في إدارة الموارد الطبيعية؛ وتقاسم ونشر المعلومات بين المجتمعات المحلية؛ والأخذ باللامركزية في إدارة الأموال، وبالتالي إعطاء الفرصة للمجتمعات المحلية لإيجاد الحلول وتطوير آليات لتمويل أنشطتها؛ وتفويض الصلاحيات إلى السلطات المحلية لتعزيز الإدارة المستدامة وآليات الرقابة.

جيم - تغير الهيئة الطبيعية للغابات وإدارة الغابات والمبادرة المعززة

٥٢ - يجب توفر التآزر والتداخل بين السياسات من أجل تفعيل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وكثيرا ما توجد العوامل الرئيسية الحافزة لإزالة الغابات على مستويات متعددة وخارج قطاع الغابات، ويجب أن تكون هناك سياسات مشتركة بين القطاعات للتصدي لها. وينبغي أن يتم تكامل السياسات الشامل بين القطاعات بهدف المساهمة في التنمية البشرية للمجتمعات المحلية. ولا ينبغي تطوير المبادرة المعززة كآلية لمعالجة جميع المشاكل الاجتماعية، بل ينبغي التصدي لتلك المشاكل من خلال مجموعة من التدخلات التي تكون المبادرة المعززة جزءا منها.

٥٣ - ويتمتع بعض أصحاب المصلحة بقدر من السلطة والنفوذ أكبر من غيرهم، بما في ذلك القطاعات التي تولد ضغوطا على الغابات. وتحتاج المجتمعات إلى امتلاك القدر الكافي من السلطة والنفوذ فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على أراضيهم.

٥٤ - ولا تقتصر الغابات على الكربون فحسب، بل أنها توفر العديد من الخدمات. وينبغي أن تتركز المبادرة المعززة على الإدارة النشطة للنظم الإيكولوجية للغابات والهيئات الطبيعية الأوسع، حيث أنها تعزز استدامة الاستخدام والحفظ، وتنشط التنمية المحلية والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٥٥ - ويجب تكريس الجهود لتعزيز الإدارة السليمة لشؤون الغابات ورأس المال الاجتماعي والمهارات التقنية على صعيد المجتمع المحلي. كما ينبغي استخدام الحالات الناجحة للإدارة المستدامة للغابات كنماذج.

٥٦ - ومن المهم تطوير واعتماد الأدوات التي تساعد على تحقيق التوازن في الاستخدامات الفعلية والمحتملة للموارد الطبيعية، مثل إدراج طائفة أوسع من الخدمات البيئية في الحسابات القومية. وينبغي توجيه الموارد في المقام الأول إلى تعزيز الإدارة السليمة لشؤون الغابات في المناطق التي تواجه تهديدات أكبر من إزالة الغابات وتدهورها. ويجب تعزيز الآليات المالية لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد.

٥٧ - ويجب وضع السياسات الحكومية المركزية وسياسات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بطريقة تحقق المواءمة بين الشواغل العالمية والمحلية على حد سواء. كما يجب وضع استراتيجيات المبادرة المعززة من خلال عمليات شفافة وقائمة على المشاركة لخلق شروط الملكية اللازمة للتنفيذ على الصعيد المحلي. ويعني ذلك على المستوى المحلي وجود فوائد واضحة، وتوفر المرونة وفقا للسياق المعين، والاتفاق

فيما يتعلق بآليات الامتثال. ويجب أيضا مواصلة تنفيذ تدابير القيادة والسيطرة لحماية الغابات، ولكن على أساس من العلم والتحليل القوي مع توفر الشفافية والمساءلة.

٥٨ - ويجب أن تضطلع الحكومات بدور أكثر نشاطا في تنشيط الأسواق بالنسبة للمنتجات (مثل هذه المنتجات الخشبية المعتمدة) والخدمات (بما في ذلك موازنة الكربون) المستدامة.

دال - تمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة

٥٩ - حققت الجهود الرامية إلى زيادة التمويل العام الدولي من أجل الغابات والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها قدرا من النجاح على مدار السنوات الماضية، مع تعهدات مشتركة بتقديم تبرعات تبلغ حوالي ١٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وشراكة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وشراكة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومرفق البيئة العالمية، والمعونات الثنائية. ومع ذلك، فإن التصميم المؤسسي لتخصيص هذا التمويل الأولي على الصعيدين الوطني والمحلي بحاجة إلى التطوير وتعزيز. إذ يجب وضع معايير واضحة لتخصيص ونقل وتوزيع التمويل والفوائد، وتقييم الأثر من حيث فعالية التكاليف وتحقيق العدالة.

٦٠ - وعلى الصعيد الوطني، يتطلب تمويل الغابات من أجل المبادرة المعززة توفر المشاركة والإصلاحات السياسية لتصميم ما يكفي من المخططات المالية وآليات النقل. كما ينبغي الأخذ باللامركزية في الآليات المالية كلما أمكن ذلك، فضلا عن النظر في آليات من قبيل الصناديق الاستثمارية، واللجان المشتركة بين القطاعات، ورابطات المنتجين، والصناديق الحكومية والمتعددة الأطراف. كما يلزم إشراك القطاع الخاص، والمستويات الاتحادية الثنائية.

٦١ - ولا بد أيضا من توفر الشفافية والمساءلة في معايير الرصد والإبلاغ والتحقق في المبادرة المعززة، ولا سيما فيما يتعلق بآليات تقاسم المنافع وتوزيعها، وإمكانية الوصول إلى المعلومات والعلوم والبيانات. وسوف تتطلب العملية إدارة التوقعات، وإنشاء أطر زمنية معقولة، حيث أن الإصلاح يستغرق وقتا. كما ينبغي أن تكون أنشطة الرصد والوساطة فعالة من حيث التكلفة.

هاء - المبادرة المعززة والحقوق والمجتمعات المحلية

٦٢ - جرت مناقشة التفاعل بين مخططات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وبين المستوى المحلي، بدءا بالمفاهيم الأساسية لعمليات تشكل

الحقوق ومجموعات الحقوق (حقوق حيازة الأرض، وحقوق الاستخدام، وما إلى ذلك). وكانت النقطة الرئيسية التي برزت في مختلف المناقشات تتمثل في ضرورة تأمين حقوق المجتمعات المحلية في الأرض كخطوة أولى. ويشمل ذلك تصميم المؤسسات، بما في ذلك أشكال الملكية المشتركة، التي ترتب للمجتمعات المحلية حقوقا واضحة في الغابات والكربون ضمن هياكل متداخلة للإدارة السليمة لشؤون الغابات.

٦٣ - من أجل تصميم آلية ناجحة للمبادرة المعززة، لا بد من التفاوض على قواعد واضحة من خلال عملية تشاركية بحيث يكون لنتائج هذه العملية وضع قانوني. ويجب أن تشمل القواعد جميع المستويات من المستوى الدولي إلى مستوى المجتمع المحلي (بل ومستوى الأفراد)، وبحيث تشمل جميع الأطراف الفاعلة وتحدد أدوارهم بوضوح.

٦٤ - وتنطوي المبادرة المعززة على خطر إضعاف مؤسسات المجتمع المحلي. ويمكن التصدي لهذا من خلال كفالة الوصول الشامل للمعلومات باللغات المحلية، ومن خلال عملية تشاركية لوضع القواعد وتصميم الآلية الوطنية للمبادرة المعززة. كما يجب إنشاء آليات للشكاوى وحل النزاعات في كل بلد لضمان احترام حقوق المجتمعات المحلية ذات الصلة بأراضيها وكذلك احترام الحقوق الإجرائية، عند تصميم وتنفيذ المبادرة المعززة. ويجب الاعتراف بالهياكل والتجارب القائمة على مستوى المجتمع المحلي، مثل الإدارة المحلية للغابات والرباطات أو المنظمات الأعلى التي تجمع عدة مجتمعات محلية، والاستفادة منها من أجل تسهيل تصميم وتنفيذ المبادرة المعززة بصورة تشاركية.

واو - الشعوب الأصلية والمبادرة المعززة

٦٥ - من أجل ضمان مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة حقيقية في عملية تصميم وتنفيذ المبادرة المعززة، يجب إشراك المنظمات المعتمدة للشعوب الأصلية رسميا كشريك على قدم المساواة في الحوارات الجارية بشأن السياسات العامة، على جميع المستويات - المحلية والوطنية والدولية: وينبغي تطوير مناهج للتعليم لتبادل وجهات النظر بين الشعوب الأصلية والعلماء، وبين الشعوب الأصلية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في عمليات المبادرة المعززة (مثل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين)، وكذلك فيما بين الشعوب الأصلية نفسها.

٦٦ - ويجب أن تعترف مخططات المبادرة المعززة بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وغاباتها وكربونها وغيرها من حقوقها الاجتماعية؛ وتجنب فرض الشروط التي تجبر الشعوب الأصلية على تبني نماذج أخرى للتنمية، مما يؤدي إلى تدمير تقاليدها وأنماط حياتها؛ واستيعاب الممارسات التقليدية، بما في ذلك نظم الحكم والثقافة المحلية وإدارة الموارد الطبيعية. وتتيح

المبادرة المعززة فرصة لإحداث تغيير كبير، على العكس من السياسات الحالية، من خلال بناء عملية مشروعة من المشاركة، والاعتراف باحتياجات وحقوق الشعوب الأصلية على اختلافها وتنوعها، ومواءمة سياسات الغابات مع السياسات في القطاعات الأخرى. ويمكن للمبادرة المعززة أن تدعم حماية الشعوب الأصلية لأراضيها من إزالة الغابات الناجمة عن توغل المصالح الخارجية في أراضيها.

خامسا - التوصيات

٦٧ - وُضعت مجموعة من مشاريع التوصيات استنادا إلى العروض ومناقشات المائدة المستديرة. وعُرضت تلك التوصيات في وقت لاحق على الجلسة العامة، وأُدخلت عليها تعديلات وفق ما أُبدي من تعليقات واقتراحات. وترد أدناه الصيغة النهائية للتوصيات التي أسفرت عنها حلقة العمل.

إدراكا لما يلي:

إن الشروط الرئيسية الضرورية لنجاح تطبيق اللامركزية في إدارة شؤون الغابات هي نفسها الشروط المطروحة في إطار جدول الأعمال الناشئ للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المبادرة المعززة). ولتوفير هذه الشروط، لا بد مما يلي:

- تعزيز العمليات المتعددة الأطراف ذات المصلحة التي تتسم بالمشاركة والديمقراطية، والشفافية
- وضع وتعهد إطار قانوني وسياساتي واضح
- كفالة حيازة موارد الغابات والانتفاع منها
- تعزيز عملية بناء القدرات على جميع المستويات
- ضمان المساءلة على جميع المستويات

وإدراكا لما يلي:

إن البلدان التي تدعو إلى المبادرة المعززة من منظور المشتريين تقع عليها مسؤولية مراقبة انبعاثاتها من الكربون مراقبة فعالة.

وفي هذا الصدد، قُدمت التوصيات التالية إلى البلدان وإلى منتدى الأمم المتحدة المعني "بالغابات:

ألف - التوصيات المقدمة للبلدان

- تعزيز عملية إشراك السكان المحليين، وخصوصاً الشعوب الأصلية والنساء، في صنع القرارات والاستفادة من المنافع والحفاظ على قيمهم الثقافية والاجتماعية من خلال الإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة.
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما على الصعيدين المحلي والإقليمي، في المسائل المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة، وذلك باستخدام طائفة من الأساليب لتبادل المعارف، منها إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة. ومن هؤلاء، مثلاً، الشعوب المحلية والأصلية ومنظماتها، والنساء، وأصحاب الحقوق المحليون، والقطاع الخاص، ومنظمات البحث والتعليم.
- تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الفجوات المعرفية القائمة بشأن المخاطر الناشئة من المبادرة المعززة والفرص التي تتيحها، وإقامة الأجهزة المؤسسية اللازمة لإدارة "المخاطر".
- تعزيز التنسيق الشامل لعدة قطاعات وتوجيه السياسات كي تتصدى لعوامل إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز مخزونات الكربون.
- تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما الوطنية منها، والشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب المحلية ومنظماتها، باعتبارها شركاء أقوياء في أنشطة التصميم والتخطيط والرصد والتنفيذ المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة. ولا بد من وضع هذه الاستراتيجيات في إطار عمليات شفافة وتشاركية تحقق ما ينبغي من امتلاك لزماد المبادرة في مجال التنفيذ على الصعيد المحلي.
- إقامة منتديات للتعلم على شتى المستويات لتبادل وجهات النظر فيما بين العلماء والشعوب الأصلية ومنظماتها وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في عمليات المبادرة المعززة (مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، وما إلى ذلك). وهذا يشمل تطوير مهارات التفاوض على جميع المستويات.
- القيام، على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي، بتحسين التنسيق بين الأجهزة التي تعنى في المقام الأول بالإدارة المستدامة للغابات والأجهزة التي تُعنى في المقام الأول بتطوير المبادرة المعززة.

- التعاون مع المؤسسات المحلية والاستفادة من التقاليد والخبرات والمعارف المحلية من أجل تصميم استراتيجيات الإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة وتنفيذ تلك الاستراتيجيات.
- تكثيف الجهود على الصعيدين الوطني والمحلي لتصميم وتنفيذ إصلاحات في السياسات المالية تتعلق بالغابات، واستحداث آليات مالية تشاركية تدعم تحويل المدفوعات من المبادرة المعززة بهدف تعزيز القدرات الوطنية والمحلية.
- تيسير عملية وضع وتنفيذ استراتيجيات تمويل وطنية شاملة ومنفتحة، تشمل تمويل المبادرة المعززة، ضمن أطر للتخطيط القومي (مثل البرامج الوطنية للغابات) تستند إلى الفرص المتاحة على الصعيد الوطني وإلى المعطيات والحاجات المحلية في تنوعها وخصوصيتها، وتستفيد من تلك الفرص والمعطيات.
- الحرص على ألا تؤدي الرغبة في الاكتفاء بإنفاق أموال المبادرة المعززة إلى شل العملية بالنظر إلى الحاجة إلى وقت أطول لبناء القدرات والإصلاح المؤسسي والتنظيم والتشاور على الصعيد المحلي.
- اتباع سياسات وقائية مناسبة اجتماعيا وبيئيا في صوغ المبادرة المعززة وتنفيذها.
- وضع سياسات للحكومة المركزية تتعلق بالغابات والمبادرة المعززة على نحو يحقق التوازن بين كل من الشواغل العالمية والمحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى دعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر.
- التشجيع على زيادة الانسجام بين وجهات النظر والأولويات على الصعيدين العالمي والمحلي، والاستناد إلى ذلك في بناء استراتيجيات المبادرة المعززة.

باء - التوصيات المقدمة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

- توفير الدعم اللازم لتعزيز عملية إشراك السكان المحليين، وخصوصا الشعوب الأصلية والنساء، في صنع القرارات والاستفادة من المنافع والحفاظ على قيمهم الثقافية والاجتماعية من خلال الإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة.
- تعزيز أوجه التآزر بين عمليتي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الغابات من خلال الإدارة المستدامة للغابات.

- تعزيز الروابط بين سياسات الإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة والحوافز الإيجابية، إذ إن المبادرة المعززة بوسعها أن توفر دعماً كبيراً لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.
 - تبادل الدروس المستفادة من إدارة الغابات وأنشطة التوسع في استغلال الأراضي على نحو يؤدي إلى إزالة الغابات وتدهورها، والعمل بتلك الدروس، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتشجيع على توزيع أعباء التكاليف والمسؤوليات على الجهات الفاعلة على الأصعدة الدولي والوطني والإقليمي والمحلي.
 - التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به الإدارة المستدامة في مكافحة تدهور الغابات، وما لها من إمكانات لتعزيز مخزونات الغابات من الكربون.
 - تعزيز قدرات البلدان في مجال تلبية طلب السوق على منتجات الغابات وخدماتها، بما في ذلك ما يتعلق بالكربون، وذلك من خلال تحسين إدارة الغابات، كأن تحدد الصلات القائمة بين المبادرة المعززة وخطة إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها.
 - دعم مواصلة عمليات الحوار بشأن تخفيف حدة الفقر والإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة بالاستناد إلى بعض ما توصلت إليه حلقة العمل من نتائج محددة في إطار البحث عن حلول للمشاكل والشواغل الناشئة.
- ٦٨ - وأعرب المشاركون في حلقة العمل التي نظمت في واخاكا عن تقديرهم العميق لحكومتَي سويسرا والمكسيك، فضلاً عن الجهات المانحة الأخرى من بلدان ومنظمات، لمشاركتها في رعاية حلقة العمل، وللجنة التنظيمية لما بذلته من جهود. وأعربوا أيضاً عن شكرهم الخالص لحكومة المكسيك وشعبها لاستضافتهما حلقة العمل وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

المرفق الأول

برنامج حلقة العمل

انظر <http://www.conafor.gob.mx/UNFFtallergobernanzayREDD>

ويتضمن الموقع الشبكي للجنة الوطنية للغابات أيضا النص الإسباني لهذا التقرير.

انظر أيضا تغطية حلقة العمل في نشرة مفاوضات كوكب الأرض (Earth Negotiations Bulletin) (بصيغة PDF): نشرة حلقة عمل وإخاكا، المجلد ١٨٠، العدد ١ - حلقة عمل وإخاكا المعنية بالإدارة السليمة لشؤون الغابات واللامركزية ومبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الموجز النهائي <http://www.iisd.cn/en/bvol/en/b-background.htm>.

المرفق الثاني

الورقات المقدمة في حلقة العمل

انظر مدونة مركز البحوث الحرجية الدولية: <http://ciforblog.wordpress.com>

المرفق الثالث

أبرز ملامح الزيارات الميدانية

١ - على نحو ما ذكر في الفرع الثاني أعلاه، نظمت أربع زيارات ميدانية إلى بلدات مجاورة، في إطار فعاليات حلقة العمل، من أجل تعزيز الفهم المشترك للقضايا الرئيسية التي تعالجها حلقة العمل، وتيسير إقامة الشبكات بين المشاركين، وتسهيل التواصل فيما بينهم. وصُممت الزيارات الميدانية بحيث تمكن المشاركين من الاطلاع على الظروف في المكسيك، وبالتحديد النماذج المختلفة لإدارة الغابات في المجتمعات المحلية، بما في ذلك الخبرات المكتسبة في محالي قطع الأشجار والنجارة مع مراعاة الاستدامة البيئية، وفي السياحة البيئية وأسواق الكربون.

٢ - وقد أرست الإصلاحات الزراعية التي أعقبت الثورة المكسيكية (١٩١٢-١٩١٨) أسس الصناعة الحرجية المحلية في المكسيك، تلتها ثلاثة عوامل تضافرت لتساعد على ظهور مشاريع مجتمعية في غاية الابتكار في مجال الغابات، وتلك العوامل هي مشاركة مصلحين ذوي حس اجتماعي في مواقع الحكم في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وتطوير أشكال فعالة للإدارة المحلية لموارد الغابات، ونهوض مؤسسات محلية لإدارة المشاريع المتنافسة في السوق.

ويقوم اليوم ١٥١ مجتمعا من المجتمعات المحلية بحماية ما يزيد على نصف مليون هكتار من الغابات، يوجد نصفها تقريبا في واخاكا^(١). وهذه المشاريع التي تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع محلي إلى آخر، توفر سبل العيش على الصعيد المحلي، وتحافظ على التنوع البيولوجي.

٣ - وقد اطلع المشاركون في الزيارات الأربع على التجارب المجتمعية التالية:

- إدارة أراضي المشاع في إهتلان دي خواريس من أجل استغلال الأخشاب وتزويد مصنع كبير لإنتاج الأثاث العصري، فضلا عن بناء مقصورات وتنظيم أنشطة للسياحة البيئية، وإقامة متجر واتحاد ائتماني أهليين، ومشتل إقليمي بتقنيات متطورة، ومتجري أثاث في مدينة واخاكا يعرضان منتجات ماهرة بشهادة مجلس رعاية الغابات.
- شركة للحراثة المجتمعية في كابولالبام دي منديز، تُعرف باسم 'Pueblo Mágico'، تتولى إدارة الغابات ولها مصنع للأثاث، ومصنع لتعبئة مياه الينابيع، ومركز للطب الشعبي، ومختبر للفطر الصالح للأكل، ومرافق سياحية بيئية، وتتولى حماية أحد الأحواض المائية، وتناجر في شهادات الكربون في سوق المبادلات الطوعية.
- مشروع للحراثة المجتمعية في سانتا كاتارينا إهتبيسخي يعالج راتنج الصنوبر ويعبئ مياه الينابيع من منطقة تقع تحت حماية مجتمع محلي، وينتج أخشابا حائزة لشهادة مجلس رعاية الغابات، وله أيضا مرافق للسياحة البيئية.
- ورشة للحرف اليدوية التقليدية تابعة لشركة (Copal Manos e Imagination de Arrazola, EcoAlebrijes, A.C) التي تعمل أيضا في مجال إعادة التحريج في أراضي المجتمعات المحلية التي توفر لها الأخشاب وفي إحدى المواقع الأثرية.

تعليقات وملاحظات في أعقاب الزيارات الميدانية

٤ - تدل هذه النماذج الظاهر نجاحها في إدارة الغابات والمشاريع المجتمعية على وجود توازن بين المؤسسات التقليدية ونظيراتها ذات التوجه التجاري. ففي بعض الحالات (كمصنع تعبئة المياه في كابولالبام على سبيل المثال)، يكون توفير فرص العمل لأفراد المجتمع أكثر أهمية من تحقيق الأرباح، وفي حالات أخرى (مثل مؤسسة الغابات المتكاملة رأسيا في إختالان)، فإن كفاءة الأعمال التجارية هي ما يتسم بالأهمية. وأما هياكل تقديم الحوافز في المجتمع المحلي من أجل تحقيق الفعالية في الإدارة، فتشجع على الشفافية في الإدارة والمحاسبة، ومن مظاهر

(١) انظر D. Baray, "Capitalism meets common prosperity", *Americas Quarterly*, No.41 (Winter, 2010), PP.

ذلك الوضوح في القواعد والحقوق والمسؤوليات والمعايير والجزاءات. وتتولى جمعية سكان المجتمع المحلي توزيع أرباح المشروع، إذ تخصص نسب مئوية معينة لإعادة الاستثمار في المشروع، وفي مشاريع اجتماعية محلية، فضلا عن الأرباح التي توزع على الأسر. وقد يكون لهذه الأرباح دور التحفيز على المشاركة والامتنال للقواعد. واتضح من المواقع التي شملتها الزيارات أن هناك نماذج للإدارة تنسجم مع التقاليد وتلبي شروط الاستدامة البيئية والاقتصادية.

٥ - وأثار المشاركون تساؤلات عن مدى إمكانية نقل هذه التجارب، وعن كيفية القيام بذلك في المجتمعات المحلية الأخرى الأكثر نمطية. وكان لتعاون منظمات المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة دور مركزي فيما تحقق من نجاح، فضلا عن الاستمرارية في التخطيط ومراعاة المعارف وتدريب أفراد المجتمع المحلي على المهارات المطلوبة. ولوحظ حضور المرأة كعامل في مختلف المشاريع، وإن كان قد لوحظ غيابها أيضا من مواقع القيادة.